غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

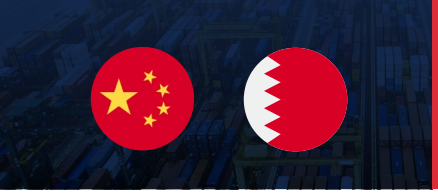

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

مقدمة

تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهي واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لمملكة البحرين، كما يصادف عام 2022 مرور 33 عاماً على العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ومملكة البحرين، حيث بدأت هذه العلاقات في عام 1989. ومن الجدير بالذكر ان مملكة البحرين اعتمدت العديد من الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم مع جمهورية الصين الشعبية كان أهمها حين بدأ الرئيس الصيني شي جين بينغ في تنفيذ استراتيجية طريق الحرير الجديدة في عام 2013 بهدف ربط الصين بالسوق العالمي من خلال مختلف طرق التجارة البرية والبحرية، واعتمدت إثرها البحرين والصين في يوليو 2018 مذكرة تفاهم لتطوير مشروع الحزام والطريق بشكل مشترك، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات الثنائية، حيث ان موقع البحرين الاستراتيجي يجعلها ذات قيمة كبيرة ضمن مبادرة الحزام والطريق، وقد تم تعزيز العلاقات بين البحرين والصين بدافع الأهداف الاقتصادية المشتركة للبلدين. بالإضافة الى ذلك، اعتمد البلدان اتفاقيات أخرى هامة في مجالات التعليم والصحة والثقافة والاستثمار، كما ناقشت الصين والبحرين خلال الزيارات رفيعة المستوى الأخيرة التعاون في العديد من المجالات مثل اتصالات شبكات الجيل الخامس، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي والبيانات الضخمة، ومشاريع البنية التحتية، والطاقة المتجددة ، والفضاء.

تجاوز حجم التبادل التجاري بين البحرين والصين 2.2 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 15% مقارنةً بالعام السابق، وعلاوة على ذلك كانت الصين أكبر شريك استيراد للبحرين في الفترة من 2017 إلى 2020، وقد زادت الصادرات البحرينية إلى الصين بنسبة 159% في عام 2021 مقارنةً بعام 2020. لقد اجتذبت البحرين استثمارات أجنبية مباشرة من العديد من الشركات الصينية الكبيرة على مر السنين، بما في ذلك شركة هواوي، ناهيك عن مشروع مدينة التنين الذي يشكل اليوم قصة نجاح كبيرة تضاف إلى المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تحتضنها مملكة البحرين. ومما لا شك فيه ان الفرص والإمكانيات قوية ومتاحة لمزيد من الاستثمار والتعاون بين الصين والبحرين، حيث يتسم الاقتصاد الصيني بتنوع كبير ويتكون جزء كبير منه من قطاعي التصنيع والزراعة، وتوجد فرص واعدة للبحرين للتعاون مع الصين في هذين القطاعين، بالإضافة إلى قطاعات الطيران والرعاية الصحية والسيارات والطاقة ومستحضرات وأدوات التجميل والتصميم والإنشاءات، وعلاوة على ذلك، تمتلك البحرين قطاعاً مالياً قوياً يتمتع بفرص في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى بنية تحتية قوية وإطار تنظيمي جاذب للمستثمرين الأجانب.

* المصادر: وزارة الخارجية البحرينية، ووزارة الخارجية الصينية، العلاقات الصينية البحرينية في عصر الحزام والطريق، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

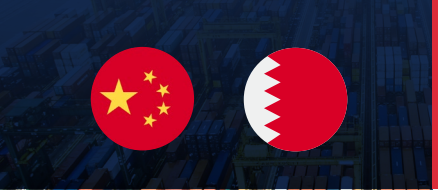

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

مقارنة اقتصادية بين البحرين والصين

	الصين	البحرين
معلومات عامة		
السكان	1.4 مليار نسمة	1.7 مليون نسمة
المساحة	9.425 مليون كم^2	778.3 كم^2
سعر صرف العملة (بالدولار الأمريكي)	6.87 يوان صيني	0.376 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار	(نسبة التغير السنوي / بالدولار الأمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%4.4	%3.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	14,096 دولار أمريكي	29,103 دولار أمريكي
الحكومة	(نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)	
الإنفاق الحكومي	%34.5	%33.9
الدين العام	%66.8	%132.9
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين	الولايات المتحدة الأمريكية، هونج كونج واليابان	المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية
شركاء الاستيراد الرئيسيين	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكوريا الجنوبية	الصين، البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية
مؤشرات اقتصادية أخرى		
التضخم (أغسطس 2022)	%2.5	%4
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	149.3	1.0
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني	A+	B+
مؤشر الحرية الاقتصادية	158	74
مؤشر التنمية البشرية	85	42

المصادر: البنك الدولي، مؤسسة هيريتدج، تصنيف ستاندرد آند بورز، صندوق النقد الدولي، تقارير التنمية البشرية، اقتصاديات التجارة

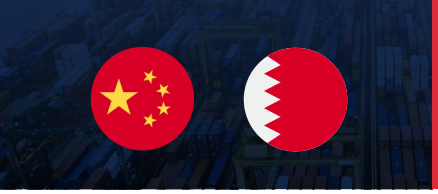

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة الخاصة بقطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والتصنيع واللوجستيات، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بسبب اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ، القائمة على مبادئ الاستدامة والتنافسية والإنصاف، إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، وبناء على ذلك، تنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز المزايا التي تتمتع بها مملكة البحرين في الوقت الراهن.

أعلنت الحكومة البحرينية الموقرة مؤخراً عن خطة نمو اقتصادي وطني وتوازن مالي تتضمن عدة مبادرات تهدف إلى تطوير الاقتصاد وخلق فرص نوعية للمواطنين. ترتكز هذه الخطة على خمسة أركان هي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل، حيث يهدف البرنامج إلى خلق 20 ألف فرصة عمل للمواطنين وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل إجراءات الأعمال وزيادة كفاءتها لجذب استثمارات تزيد قيمتها عن 2.5 مليار دولار بحلول عام 2023.
- إطلاق مشاريع استراتيجية تزيد قيمتها عن 30 مليار دولار أمريكي.
- تطوير القطاعات الواعدة وتنمية القطاع غير النفطي بنسبة 5% في عام 2022.
- تعزيز الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

يُعتبر القطاع المالي في البحرين من بين أقوى القطاعات المالية في العالم، حيث احتلت البحرين المرتبة الرابعة من بين 135 دولة في تقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2021، وبالإضافة إلى ذلك تم تصنيف مملكة البحرين كأقل الدول خطورة في المنطقة العربية للعام الثاني على التوالي في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2021.

المصادر: إدارة التجارة الدولية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية، مجلس التنمية الاقتصادية البحرين

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

من المُتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.29 % في عام 2022 وبنسبة 2.98 % في عام 2023، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

المؤشرات الرئيسة	2019	2020	2021f	2022f	2023f
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	38.653	34.723	38.869	44.169	45.421
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	2.17	-4.94	2.23	3.29	2.98
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	26,051	23,586	26,136	29,103	29,327

ملاحظة: ت = توقعات

المصادر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2022

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

كان قطاع المناجم والمحاجر أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 17.90%، يليه قطاع المشروعات المالية بنسبة 16.77% ومن ثم قطاع الخدمات الحكومية والصناعية التحويلية بنسبة 13.95% و 13.93% على التوالي

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع في الربع الثاني من عام 2022

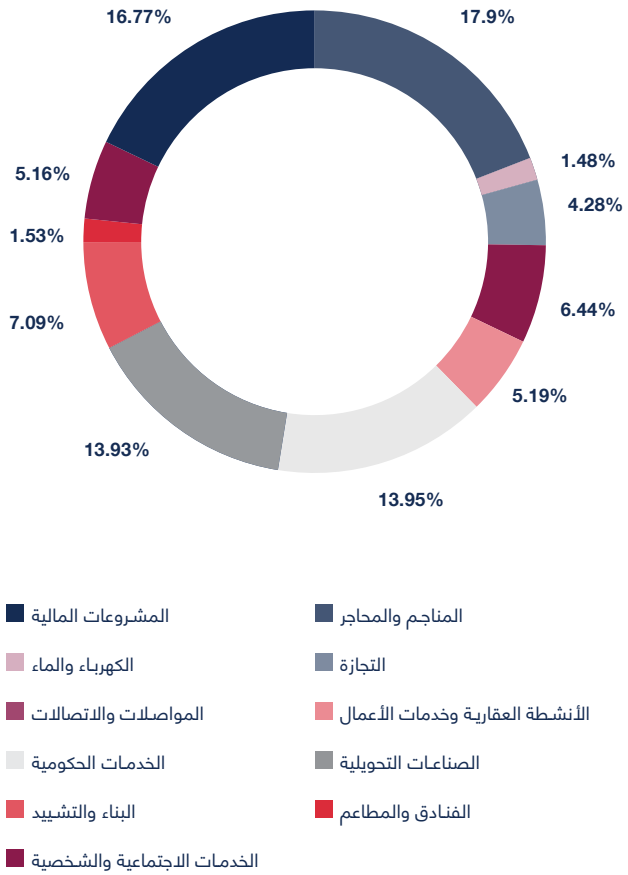

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية في الربع الأول من عام 2022 إلى أن قطاع التمويل والتأمين استحوذ على أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه قطاع التصنيع. بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في قطاع التمويل والتأمين حوالي 8.38 مليار دينار بحريني، وهو ما يمثل 66.6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الرابع من عام 2021، وبالإضافة إلى ذلك، تم ضخ 14.8% من إجمالي قيمة التدفقات الواردة في قطاع التصنيع، بما يعادل 1.86 مليار دينار بحريني.

القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الرابع من عام 2021 (مليون دينار بحريني)	حصة القطاعات (%)
التمويل والتأمين	8,384.4	%66.6
التصنيع	1,857.9	%14.8
تجارة الجملة والتجزئة	596.2	%4.7
المعلومات والاتصالات	449.8	%3.6
أخرى	1,296.9	%10.3
الإجمالي	**12,585.1**	

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

- ملكية أجنبية بنسبة 100% في العديد من الأنشطة اقتصادية دون الحاجة إلى شريك محلي.
- لا يتم فرض ضريبة على الشركات أو الدخل الشخصي.
- سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك .
- قوى عاملة موهوبة تتمتع بمهارات استثنائية وذات مستوى احترافي عالي.
- تكاليف التشغيل في البحرين أقل بحوالي 30% من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.
- البحرين هي واحدة من أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة في العالم.
- جودة حياة عالية على المستوى العالمي.

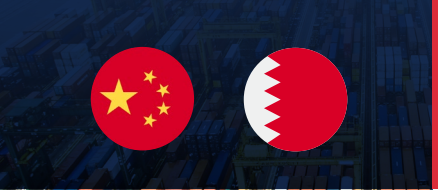

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

اقتصاد الصين

لقد أصبح الاقتصاد الصيني، بفضل النمو السريع على مدى العقود القليلة الماضية، ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، كما أنه مُنتِج ومُصنع رئيس للسلع الصناعية، وعلاوة على ذلك، تُعَد الصين أكبر مُصدر في العالم ولديها أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم. لقد تباطأ النمو الاقتصادي الصيني بسبب جائحة كورونا من 6% في عام 2019 إلى 2.2% في عام 2020، ولكن في عام 2021 انتعش الاقتصاد الصيني مع نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% ومن المُتوقع أن يستقر عند 4.4% في عام 2022.

يتميز اقتصاد الصين بالتنوع الكبير ويقوده قطاعي التصنيع والزراعة. تعُد الصين واحدة من أكبر منتجي ومستهلكي المنتجات الزراعية، حيث إنها أكبر دول العالم من حيث التعداد السكاني. على الرغم من أن 15% فقط من الأراضي الصينية صالحة للزراعة إلا إن القطاع الزراعي يساهم بنسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويعمل به 24.7% من القوى العاملة في البلاد حسب إحصائيات عام 2021 الصادرة من قِبَل البنك الدولي، وتعتبر الأرز والذرة والقمح من المحاصيل الرئيسة الثلاثة في الصين هي حيث تساهم بأكثر من 90% من إنتاج الصين الغذائي.

لقد أصبحت الصين واحدة من أكثر الوجهات المفضلة للاستعانة بمصادر خارجية لوحدات التصنيع العالمية نظراً لانخفاض تكاليف العمالة، حيث يساهم قطاع الصناعة بنسبة 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي للصين ويعمل به 27% من القوة العاملة في البلاد، وعلاوة على ذلك، فإن الصين هي أكبر مُصنع في العالم للإسمنت والصلب والأسمدة الكيماوية. كما تزايد مساهمة قطاع الخدمات مؤخراً، حيث بات يمثل 54.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويعمل فيه 47% من القوى العاملة، وعلى الرغم من أن تطوير قطاع الخدمات كان مُقيداً بسبب تركيز الصين على الصادرات من المصنوعات بالإضافة إلى معوقات الاستثمار في هذا القطاع، ولكن الحكومة الصينية ركزت بشكل أكبر على هذا القطاع مؤخراً، لا سيما في النشاطات الفرعية المرتبطة به مثل التمويل واللوجستيات والتعليم، والرعاية الصحية، وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الصين إلى أن تصبح من بين أكبر المصدرين في العالم في مجالات النقل والسياحة والإنشاءات.

تبرز بعض القطاعات بقوة في اقتصاد الصين مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية عبر الإنترنت. ووفقًا لتصنيف وكالة فيتش، تستخدم الشركات الصناعية الصينية بشكل متزايد الوسائل الرقمية لتحسين الكفاءة، والاستفادة من البنية التحتية الرقمية سريعة التطور وسياسات الدعم في البلاد. كما تركز الصين على توسيع اقتصادها الرقمي الأساسي وتهيمن شركات التكنولوجيا على السوق، حيث تنشط أكثر من 40 ألف شركة تقنية في السوق الصيني، ومن أكبر هذه الشركات بايدو، علي بابا، تينسنت، وشاومي.

المصادر: سانتاندير تريد، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتصنيف فيتش

الناتج المحلي الإجمالي للصين

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 4.37% في عام 2022 وبنسبة 5.07% في عام 2023، وذلك وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي

المؤشرات الرئيسة	2019	2020	2021f	2022f	2023f
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	14,341	14,863	17,458	19,912	21,865
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	5.95	2.24	8.08	4.37	5.07
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	10,170	10,525	12,359	14,096	15,486

ملاحظة: ت = البيانات المُتوقعة

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2022

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

الناتج المحلي الإجمالي للصين حسب القطاع

وفقاً للبنك الدولي، يشكل قطاع الخدمات 54.5% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وبالتالي فهو أكبر قطاع مساهمةً في الاقتصاد الصيني، يليه قطاعا الصناعة والزراعة اللذان يساهمان بنسبة 37.8% و7.7% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي للصين حسب القطاع (%)

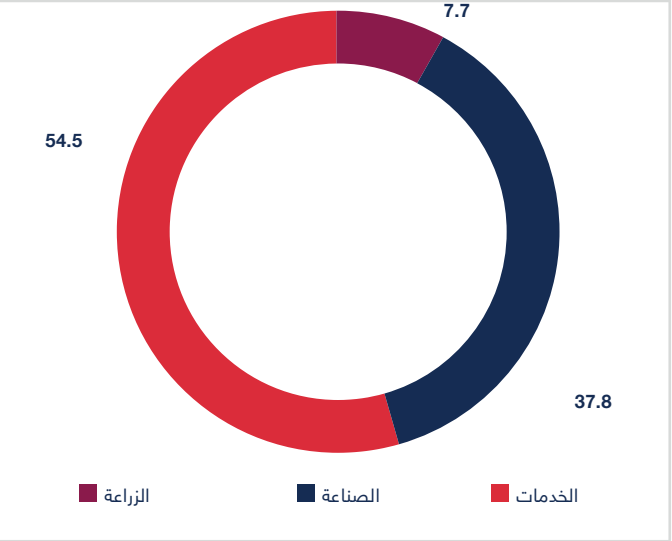

المصدر: سانتاندير تريد (بيانات البنك الدولي)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

تعتبر الدول المشتركة في الحدود البرية مع الصين من أكبر الدول الرئيسة المستثمرة في الصين بنسبة تصل الى 69.7% من اجمالي مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي، فيما تحتل سنغافورة المرتبة الثانية بنسبة 5.5%، وكوريا الجنوبية المرتبة الثالثة بنسبة 4%، أما قطاعات الاستثمار الرئيسة فهي التصنيع والعقارات والتأجير وخدمات الأعمال.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين حسب الدولة

الدول المستثمرة الرئيسة	2019 (%)
الدول المشتركة في الحدود البرية مع الصين	%69.7
سنغافورة	%5.5
كوريا الجنوبية	%4
جزر فيرجن	%3.6
اليابان	%2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	%1.9
جزر كايمان	%1.8
ألمانيا	%1.2

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين حسب القطاع

قطاعات الاستثمار الرئيسة	2019 (%)
التصنيع	%25.5
العقارات	%17
التأجير وخدمات والأعمال	%16
نقل المعلومات وخدمات الحاسوب والبرمجيات	%10.6
البحث العلمي والخدمات الفنية والتنقيب الجيولوجي	%8
تجارة الجملة والتجزئة	%6.5
الوساطة المالية	%5.1
النقل والتخزين والبريد	%3.3
إنتاج وتوريد الكهرباء والغاز والمياه	%2.5
الإنشاءات	%0.8

المصدر: سانتاندير تريد

مزايا الاستثمار الأجنبي في الصين

- أكبر سوق داخلي في العالم، حيث يوجد 1.44 مليار مستهلك محتمل.
- قطاع إنتاجي متطور (قطاع الصناعات والصناعات الثقيلة).
- موقع جغرافي متميز (قريب من الأسواق الآسيوية الناشئة واليابان، كما يتمتع بوجود واجهة بحرية).
- أعلى اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية ويرجع ذلك إلى النمو السريع للاقتصاد.
- تكاليف العمالة في الصين منخفضة نسبيا، على الرغم من أن هذا الوضع بدأ يتغير في مناطق معينة.
- تطوير شبكة تصدير جديدة (طريق الحرير).
- تركيز السوق على الابتكار والصناعات الناشئة.
- بنية تحتية مجهزة جيداً.

المصدر: سانتاندير تريد، موقع ET Money

التبادل التجاري بين البحرين والصين

نمو التبادل التجاري بين البحرين والصين بنسبة 15% من عام 2020 إلى عام 2021

تُعد الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين للبحرين، وقد نما حجم التجارة بين البلدين بنسبة 11% بين عامي 2017 و2021. ارتفع التبادل التجاري بين البلدين من 1.98 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 2.38 مليار دولار أمريكي في عام 2019، ولكنه انخفض بشكل طفيف بين عامي 2019 و2020، ويرجع ذلك جزئياً بسبب فيروس كورونا، ثم انتعشت التجارة بين البلدين في عام 2021 حيث زادت بنسبة 15.34% إلى 2.19 مليار دولار أمريكي. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصادرات من البحرين إلى الصين زادت بنسبة 159% على أساس سنوي، من 132 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 341 مليون دولار أمريكي في عام 2021، كما زادت الواردات من الصين بشكل طفيف بنسبة 5% من 1.77 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.85 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

التجارة الثنائية بين البحرين والصين (مليار دولار أمريكي)

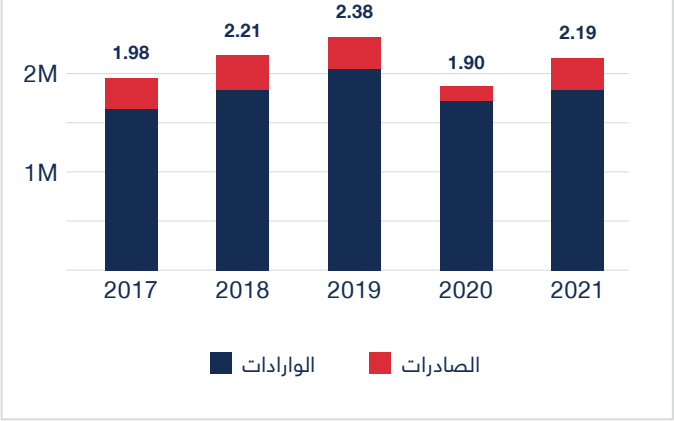

التجارة الثنائية بين البحرين والصين (مليار دولار أمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	التغير السنوي بالنسبة المئوية
2017	1,653,773,798	323,039,591	-1,330,734,207	1,976,813,389	-
2018	1,876,796,078	332,453,516	-1,544,342,562	2,209,249,594	%11.76
2019	2,065,478,557	317,157,322	-1,748,321,235	2,382,635,879	%7.855
2020	1,765,689,524	131,825,464	-1,633,864,060	1,897,514,988	%-20.36
2021	1,847,527,055	341,130,280	-1,506,396,775	2,188,657,335	%15.34

مستويات الشراكة التجارية بين الصين والبحرين

العام	الواردات	الصادرات
2017	الأول	الخامس
2018	الأول	السادس
2019	الأول	السادس
2020	الأول	الرابع عشر
2021	الثاني	التاسع

كانت الصين أكبر شريك استيراد للبحرين من عام 2017 إلى عام 2020 ، حتى تجاوزتها البرازيل في عام 2021، واصبحت الصين ثاني أكبر شريك استيراد. أما فيما بالتصدير، كانت الصين من أبرز عشر دول تصدر إليها البحرين خلال أربع سنوات من أصل السنوات الخمس الماضية. حيث احتلت الصين المرتبة التاسعة بين أكبر الدول التي تصدر البحرين إليها في عام 2021

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين

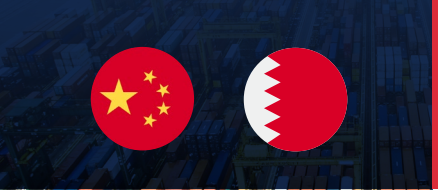

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

أبرز الصادرات والواردات بين البحرين والصين

واردات البحرين من الصين

شهدت 7 من أكبر 10 واردات من الصين نمواً إيجابياً على أساس سنوي، بينما انخفضت 3 منها

كان المنتج الأكثر استيراداً للبحرين في عام 2021 هو الهواتف للشبكات الخلوية أو الشبكات اللاسلكية الأخرى، بقيمة 197 مليون دولار أمريكي، حيث زادت قيمة استيراد هذا المنتج بنسبة 10% مقارنةً بالعام السابق وشكل 11% من إجمالي الواردات، وكان ثاني أبرز منتج هو الفحم ، حيث استحوذ على 5% من إجمالي الواردات وشهد نمواً بنسبة 59% مقارنةً بعام 2020، أما المنتج الثالث، والذي مثل 4% من إجمالي الواردات السنوية، فقد كان آلات معالجة البيانات الرقمية المحمولة والتي انخفضت قيمة وارداتها بنسبة 13% مقارنةً بالعام السابق.

أبرز ثلاث سلع مستوردة

أجهزة الهواتف | فحم الكوك | آلات رقمية للمعالجة الذاتية للبيانات

أهم السلع التي استوردتها البحرين من الصين عام 2021			
السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	(الحصة %)	النمو على أساس سنوي
أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أوغيرها من الشبكات اللاسلكية	196,569,261	%10.64	%10
زفت مجمر (فحم الكوك)	90,517,262	%4.90	%59
آلات رقمية للمعالجة الذاتية للمعلومات ،قابلة للحمل لا يتجاوز وزنها أكثر من 10 كغ تتضمن على الأقل وحدة معالجة مركزية ولوحة مفاتيح وشاشة عرض (حاسب شخصي)	70,113,287	%3.79	%-13
سيليكون	43,488,688	%2.35	%108
أجهزة كهربائية أخرى للهاتف	40,611,274	%2.20	%-24
مواسير وأنابيب تستعمل في التنقيب عن الزيت أو الغاز	39,369,645	%2.13	%151
مجمر نفط غير مكلس	30,734,362	%1.66	%479
أجزاء لأجهزة تكييف الهواء بما في ذلك آلات تنظيم الرطوبة	29,166,473	%1.58	%-12
أجهزة تكييف هواء سعتها 70 ألف وحدة حرارية أو أقل، من النوع المعد للنوافذ أو الجدران	28,271,910	%1.53	%17
وحدات معالجة رقمية ذاتية	26,816,600	%1.45	%105

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

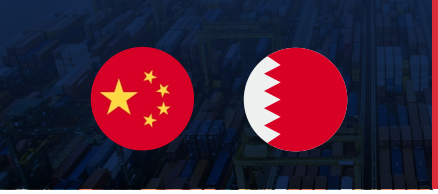

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

صادرات البحرين إلى الصين

شهدت 5 من أكبر 10 صادرات من البحرين إلى الصين نمواً إيجابياً على أساس سنوي.

صدرت البحرين بقيمة 128 مليون دولار أمريكي منتجات من الحديد والصلب شبه المُصنّع إلى الصين في عام 2021، وهو أكبر سلعة مُصدرة، حيث استحوذ هذا المنتج على 38% من إجمالي الصادرات في عام 2021 فيما احتل الألمنيوم الخام المرتبة الثانية، وقد مثل 21% من إجمالي الصادرات وشهد معدل نمو سنوي قدره 1,316%، أما ثالث أكبر منتج تم تصديره فقد كان خامات ومركزات الحديد المتكتلة، والتي شكلت 20% من إجمالي الصادرات في عام 2021.

أبرز ثلاث سلع مصدرة

منتج نصف جاهز من الحديد أو الصلب

المنيوم خام

خامات حديد ومركزاتها المكتلة

أهم السلع التي صدرتها البحرين إلى الصين عام 2021			
السلع	القيمة بالدولار الأمريكي	(الحصة %)	النمو على أساس سنوي
منتج نصف جاهز من حديد أو صلب	127,969,960	%38	لا ينطبق
الومنيوم خام	70,666,711	%21	%1,316
خامات حديد ومركزاتها مكتلة	68,909,676	%20	لا ينطبق
زوايا مقطعها يشكل حرف (H،I،U) مجلخه بالحراره بارتفاع 80 ملم	22,438,779	%7	%9,348
اجزاء للتوربينات الغازيه الاخر	16,470,630	%5	%261
خلائط من الومنيوم خام	6,270,843	%2	%56,895
فضلات وخرده نحاس	4,996,604	%1.5	%2,847
مواسير وانابيب من نحاس نقى	3,663,701	%1	لا ينطبق
سفن لنقل البضائع وسفن لنقل الاشخاص والبضائع معا	2,900,625	%0.85	لا ينطبق
الياف ممشطة "فتائل" من الياف زجاجية	2,345,886	%0.69	%-50

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

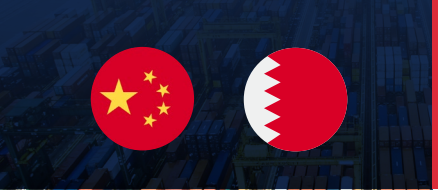

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

الفرص التجارية المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين والصين وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي المتعاون مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (مُصحح للوصول إلى الأسواق) × سهولة التجارة الثنائية. يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانات التصدير البحرينية غير المُستغلة إلى الصين

تتمثل أكبر إمكانات تصدير البحرين إلى الصين في المنتجات الحديدية التي يتم الحصول عليها من خام الحديد والألومنيوم والمستحضرات الغذائية.

السلعة	إمكانيات التصدير غير المُستغلة (مليون دولار أمريكي)
المنتجات الحديدية من خام الحديد	17
سبائك الألومنيوم غير المشغول	15
صفائح ألمنيوم مربعة / مستطيلة الشكل	6.4
مستحضرات غذائية	3.7
البولي إيثيلين تيريفثالات غير الخلوي، بأشكال مسطحة	3
سلطعون مجمد	2.5
نفايات وخردة الألمنيوم	2.3
قطع غيار واكسسوارات سيارات متنوعة	2.1
مزيلات الشعر ومستحضرات التنظيف والتجميل الأخرى	2.1
منتجات ومستحضرات عضوية ذات السطح النشط للبيع بالتجزئة	2

إن أول سلعة رئيسة من حيث إمكانات التصدير غير المُستغلة إلى الصين هي المنتجات الحديدية من خام الحديد، مع فجوة تقدر بمبلغ 17 مليون دولار أمريكي، ويليها سبائك الألمنيوم، غير المشغولة مع فجوة تصدير تُقدر بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي، ثم صفائح الألومنيوم المربعة والمستطيلة الشكل مع فجوة تصدير قدرها 6.4 مليون دولار أمريكي. تشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى الصين المستحضرات الغذائية، والبولي إيثيلين تيريفثاليت، وقطع غيار واكسسوارات المركبات الآلية، ومزيلات الشعر ومستحضرات التجميل والتنظيف الأخرى.

إمكانات استيراد البحرين غير المُستغلة من الصين

تتمثل اكبر إمكانات استيراد البحرين من الصين في آلات معالجة البيانات، وأجهزة الهاتف، وآلات الحفر العائمة أو المغمورة.

السلعة	إمكانيات الاستيراد غير المُستغلة (مليون دولار أمريكي)
آلات معالجة البيانات	115
أجهزة الهاتف وغيرها من أجهزة نقل الصوت / الصور	95
آلات الحفر العائم أو المغمور	47
مواد سائلة عازلة للمحولات > = 10000 كيلو فولت أمبير	31
المصابيح الكهربائية ولوازم الإنارة	22
معدات أنابيب	20
الموصلات الكهربائية> = 1.000 فولت	15
الثريات	13
قطع غيار أجهزة الهاتف وأجهزة الإرسال الأخرى	12
دراجات بثلاثة عجلات	12

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

إن أكبر منتج من حيث إمكانيات الاستيراد غير المستغلة من الصين هو آلات معالجة البيانات بفجوة استيراد تبلغ 115 مليون دولار أمريكي، أما المنتج الثاني فهو أجهزة الهاتف وغيرها من أجهزة نقل الصوت / الصور، مع إمكانية استيراد غير مستغلة تبلغ 95 مليون دولار أمريكي، والمنتج الثالث هو معدات الحفر العائم أو المغمور، مع فجوة استيراد تبلغ 47 مليون دولار أمريكي. تشمل الواردات المحتملة الأخرى من الصين إلى البحرين المواد العازلة السائلة للمحولات والمصابيح الكهربائية ولوازم الإنارة ومعدات الأنابيب.

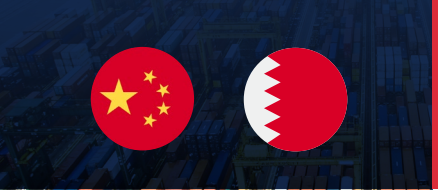

التبادل التجاري بين البحرين والصين

أكتوبر 2022

الاستثمار والتعاون بين الصين والبحرين

الاستثمار الصيني في البحرين

131 مليون دولار أمريكي

الاستثمار الوارد من الصين في الربع الأول من 2022

1183

مؤسسة فردية تتضمن مساهمين وشركاء صينيين

1332

سجل تجاري يتضمن وجود مواطنين صينيين في مجلس الإدارة

بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين من قبل الصين ما يقارب الـ 131 مليون دولار وذلك خلال الربع الأول من عام 2022، يشار إلى وجود 1183 مؤسسة فردية في البحرين تتضمن مساهمين وشركاء من الجنسية الصينية. بالإضافة إلى ذلك ، هناك 1332 سجل تجاري في البحرين يتضمن وجود مواطنين صينيين في مجلس الإدارة. تشمل الأنشطة في كلا الفئتين التجارة وأنشطة الأغذية والمشروبات والبناء والتسويق.

أبرز الشركات الصينية في البحرين

HUAWEI

تعتبر شركة هواوي من أبرز الشركات الصينية التي أنشأت مقرها الإقليمي في البحرين في عام 2009. وقد ساهمت هواوي في تسريع تطوير نظام الـ 5G في البحرين ، بالإضافة إلى تعزيز مكانة البحرين كدولة رائدة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن بين الشركات الصينية الكبرى الأخرى التي تم تأسيسها في البحرين بنك الصين ، وشركة هندسة الماكينات الصينية ، و CPIC Abahsain Fiberglass، و شركة (آيكول).

DRAGON CITY

من جانب آخر، يعتبر مشروع السوق الصيني في البحرين (مدينة التنين) من أبرز المشاريع الصينية في البحرين والذي تم تطويره من قبل شركة Chinamex, ، المطور العقاري الصيني ، وديار المحرق، حيث نجح المشروع الذي تبلغ تكلفته 100 مليون دولار في جذب مئات المصنعين والشركات التجارية الصينية لتأسيسه في البحرين. مشروع السوق الصيني في البحرين (مدينة التنين) هو أكبر مركز تجارة الجملة والتجزئة في البحرين ، ويحتل مساحة 115,000 متر مربع، كما أنه مشبع بالجوانب المعمارية والثقافية الصينية ويقدم منتجات صينية عالية الجودة.

الصادرات من البحرين إلى الصين

SULZER

بابكو Bapco

ميدال للكابلات Midal Cables

تقوم عدد من الشركات من مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل التجارة والتصنيع والنفط والغاز والبناء وأنشطة الأغذية والمشروبات وغيرها بالتصدير من البحرين إلى الصين. ومن أبرز الشركات البحرينية المصدرة إلى الصين شركة ميدال للكابلات وشركة نفط البحرين (بابكو) و Sulzer Chemtech Middle East.

المصادر: احصائيات غرفة البحرين ، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ، مجلس التنمية الاقتصادية ، Chinamex ، ديار المحرق ، مشروع السوق الصيني في البحرين (مدينة التنين)

قطاعات الاستثمار الواعدة في الصين

الزراعة

تمتلك الصين موارد زراعية واسعة وتركز على تطوير التكنولوجيا الزراعية.

تعتبر الصين بلد زراعي إلى حد كبير حيث يوجد بها موارد زراعية على نطاق واسع وتمتلك تراث زراعي ثري، وتحافظ على تقاليد الزراعات الكثيفة، كما يوجد بها عدد كبير من سكان الريف. لقد أعطت الحكومة في السنوات الأخيرة أولوية خاصة للزراعة والمناطق الريفية والمزارعين، كما تعمل الشركات الصينية على زيادة حجم الأموال التي تستثمرها في الزراعة الخارجية والأصول الغذائية، وتتمثل الأهداف الرئيسة من ذلك في زيادة أرباح المستثمرين الصينيين، وتأمين الإمدادات الغذائية للبلاد، وزيادة النفوذ الصيني في الخارج.

على الرغم من أن 10% من الأراضي في الصين صالحة للزراعة، إلا أنها أنتجت ربع محاصيل الحبوب على مستوى أنحاء العالم واستطاعت أن توفر الغذاء لخمس سكان العالم، مما يُعد إنجازاً رائعاً على مستوى الجهود العالمية لضمان الأمن الغذائي. تتصدر الصين حالياً دول العالم في إنتاج الأسماك والفواكه والخضروات واللحوم والدواجن والحبوب. وفقاً لوزارة الزراعة الصينية، لدى البلاد أكثر من 1300 شركة تعمل في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك باستثمارات خارجية بقيمة 180 مليار يوان صيني (26 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2016 (وذلك وفقاً لصحيفة فارمرز ديلي، 2017)، وقد تضمنت هذه الاستثمارات زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية، وصيد الأسماك، والمعالجة، والآلات الزراعية، ومدخلات الزراعة، والبذور، والخدمات اللوجستية في أكثر من 100 دولة. تمتلك الصين، علاوة على ما سبق، نظام أبحاث زراعية متطور أدى إلى تطوير التقنيات التي اعتمدها المزارعون في الصين لتلبية الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في البلاد.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وزارة الزراعة الصينية

الرعاية الصحية

نما قطاع الرعاية الصحية في الصين بعد جائحة كورونا، وهناك إمكانية للاستثمار في التكنولوجيا مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

يتميز قطاع الرعاية الصحية في الصين بالنمو السريع، وقد زادت مبيعات الأجهزة الصيدلانية والطبية بأكثر من 11% ومن المُتوقع أن تزيد بنسبة 10% سنوياً في المتوسط خلال السنوات القليلة القادمة، وبالإضافة إلى ذلك، تجاوز إجمالي الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي 6% مع الحفاظ على معدل نمو سنوي بنسبة 9% بسبب التطور في قطاعات الأدوية والتكنولوجيا الطبية الرقمية والتحولات في القطاع الطبي. لقد زادت مبيعات الأجهزة الطبية للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19)، حيث قامت الشركات المنتجة للمعدات الطبية مثل أجهزة الاختبار والأقنعة الطبية والبدلات الطبية الواقية وأجهزة التهوئة ومقاييس الحرارة بتوسيع نطاق تصنيعها وتوريدها للعملاء في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ما سبق، أصبح ابتكار المنتجات أمراً في غاية الأهمية لتحقيق نجاح طويل الأجل لشركات الأجهزة الطبية بعد جائحة كورونا، وذلك بسبب ظهور تقنيات طبية جديدة. لقد تسارعت وتيرة تطوير الرعاية الصحية الرقمية في الصين، وذلك من خلال الاستخدام التجاري الكبير للتقنيات الناشئة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، كما تضمنت الممارسات السريرية الأجهزة القابلة للارتداء والطب الدقيق وتشخيصات نقاط الرعاية. إن هذه التقنيات الجديدة ضرورية للوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها والتنبؤ بها.

المصدر: ديلويت، برايس ووترهاوس كوبرز

الطيران

تمتلك الصين أحد أكبر أسواق الطيران في العالم، وهناك طلب على خدمات إنتاج وصيانة الطائرات المحلية.

تُعد الصين ثاني أكبر سوق لخدمات الطيران المدني وثاني أسرع أسواق الطيران نمواً في العالم. يسافر حوالي 2 مليار شخص حول العالم كل عام للعمل والترفيه، ومع نمو عدد المسافرين حول العالم بنسبة 3.2% سنوياً فمن المُتوقع أن تنفق شركات الطيران 2.8 تريليون دولار أمريكي لشراء 28600 طائرة تجارية جديدة على مدار العشرين عاماً القادمة، مع ملاحظة أن حوالي 75% من الطلب العالمي على الطائرات المدنية يتعلق بالطائرات الجامبو التي تضم أكثر من 150 مقعد.

إن الطلب على الطائرات وخدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل في تزايد مستمر بما يتماشى مع التطور السريع في الصين وزيادة السفر بين السكان المحليين. لقد شجعت الحكومة الصينية بقوة إنتاج الطائرات المحلية من خلال تمويل البنية التحتية للطيران، وقد تضمن ذلك إنشاء 14 منطقة تنمية اقتصادية للمطارات على المستوى الوطني، وقد نتج عن ذلك دخول الشركات العالمية الرائدة مثل بوينغ وإيرباص وجنرال إلكتريك وسافران السوق الصينية وزيادة الإنتاج المحلي والتوريد.

المصدر: إدارة التجارة الدولية، إحصاءات السفر الدولية

السيارات

تعد الصين أكبر سوق للسيارات في العالم، وهي توفر فرصاً في الشركات المصنعة للمعدات الأصلية وشركات السيارات الكهربائية.

تحتفظ الصين بمكانتها كأكبر سوق للسيارات في العالم، حيث تتوقع الحكومة الصينية أن يصل إنتاج السيارات إلى 35 مليون سيارة بحلول عام 2025، ومن المُتوقع أن تظل الصين أكبر منتج ومستهلك للسيارات في العالم، وأن تتفوق على الأسواق الأوروبية والأمريكية بسبب نموها المرتفع المُتوقع. تُعد سيارات سيدان وسيارات الدفع الرباعي السيارات الأكثر شعبية في الصين فمن بين 25.8 مليون سيارة تم بيعها في الصين في عام 2019، كانت 40% منها سيارات سيدان و36% سيارات دفع رباعي، فيما تضمنت النسبة الباقية 5٪ سيارات MPV و2% سيارات كروس أوفر و17% مركبات تجارية.

وعلاوة على ما سبق، أصبحت الصين دولة رائدة عالمياً في قطاع الحافلات الكهربائية، ونتيجة لذلك أصبحت الشركات الصينية أكثر قدرة على المنافسة من أي وقت مضى، فعلى سبيل المثال أصبحت شركة بي واي دي (Build Your Dreams)، والتي بدأت نشاطها كشركة مصنعة للبطاريات في عام 1995، شركة رائدة عالمياً في قطاع الحافلات الكهربائية بسبب التقدم في صناعة السيارات الصينية. إن سوق السيارات في الصين ناجح إلى حد كبير نظراً لأداء الشركات المصنعة للمعدات الأصلية، وهي الشركات التي يتم استخدام السلع الخاصة بها كمكونات في منتجات شركة أخرى والتي تقوم بعد ذلك ببيع العنصر النهائي للمستخدمين" (إنفستوبيديا". يمكن لموردي قطع غيار السيارات أو خدمات ما بعد البيع الدوليين وضع استراتيجية الدخول إلى وتطوير السوق من خلال اتباع شبكة تصنيع ومبيعات المعدات الأصلية في البلاد.

أصدرت الصين في عام 2018 خطة لإلغاء سياستها الإلزامية التي تتطلب أن تكون المساهمة الصينية أعلى من المساهمة الدولية في جميع مشاريع السيارات المشتركة التي تأسست في البلاد، وقد كانت شركات السيارات الكهربائية هي الأولى التي تم رفع قيود المساهمة عليها، في حين سوف يتم تطبيق الأمر نفسه على شركات أخرى بحلول عام 2023. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصين هي أكبر سوق في العالم للمركبات الكهربائية، من حيث التصنيع والمبيعات.

المصادر:إيسوس -دراسة صناعة السيارات في الصين، باسف، سانتاندير تريد، إدارة التجارة الدولية

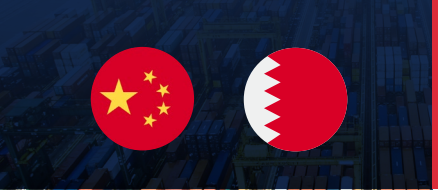

الطاقة

تنتج وتستهلك الصين قدراً كبيراً من الطاقة العالمية، وهناك إمكانية للاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة.

كانت الصين أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم في عام 2020، حيث أدى التطور الاقتصادي السريع في الصين إلى زيادة طلبها على الطاقة، وقد حدثت تحولات كبيرة في هذا القطاع. لقد تبنت الحكومة الصينية عدة سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي إلى قطاع الطاقة، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، وحوافز السوق، وسياسات اللامركزية. تتكون صناعة النفط والغاز المحلية من 3 قطاعات رئيسة هي التنقيب والإنتاج البري والبحري، وعمليات التصنيع والتكرير للمنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات، وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات البترولية المكررة.

في عام 2021 شكل الفحم 55% من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين، تلاه البترول والسوائل الأخرى بنسبة 19%. لقد قامت الصين بتنويع إمداداتها من الطاقة باستخدام أنواع الوقود النظيفة مثل مصادر الطاقة الكهرومائية والغاز الطبيعي والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة غير المائية، لكنها لا تزال تمثل حصصاً صغيرة من مصادر الطاقة في البلاد مقارنةً بالنفط والفحم، وعلاوة على ذلك تركز الصين على دمج المزيد من الابتكارات التكنولوجية في قطاع الطاقة، ويتضمن ذلك الابتكار في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري والنووي، مع التركيز على زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة والموثوقية.

توجد فرص هائلة للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة المتجددة في الصين، خصوصاً للشركات التي تتمتع بمزايا التكنولوجيا والجودة. تُعتبر الصين دولة رائدة عالمياً في مجال الطاقة المتجددة، وهي تخطط للاستثمار بشكل كبير في هذا القطاع من خلال توليد 455 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المناطق الصحراوية في البلاد. لقد كان الابتكار في بعض التقنيات مثل الألواح الشمسية بطيئاً نسبياً، وهناك حاجة للتقنيات المتقدمة في هذا المجال. تعمل الصين أيضاً على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التمهيدية والنهائية.

المصدر: إن أس للطاقة، الطاقة في الصين: التنمية والآفاق، China Briefing

مستحضرات التجميل وأدوات الزينة

يتوسع سوق منتجات التجميل والعناية الشخصية في الصين لتلبية حاجات السكان من الشباب والنساء المهتمين بالعلامات التجارية.

تمتلك الصين ثاني أكبر سوق لمنتجات التجميل والعناية الشخصية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ارتفعت قيمة مبيعات التجزئة لمستحضرات التجميل في الصين إلى 52.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ووفقاً لشركة يورومونيتور إنترناشيونال فإنها سوف تشكل ما يقرب من 70% من إجمالي النمو في سوق مستحضرات التجميل والعناية الشخصية على المستوى الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى عام 2025. لقد أشارت فيتش سوليوشنز إلى أن سوق مستحضرات التجميل والعناية الشخصية قد نما بنسبة تزيد عن 150% بين عامي 2012 و2020 ومن المُتوقع أن يستمر الإنفاق في هذا السوق في النمو.

يتزايد الطلب في سوق مستحضرات التجميل في الصين ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الزيادة المطردة في عدد السكان الإناث وزيادة اهتمام السكان المحليين بأحدث الصيحات المحلية والعالمية. يقود المستهلكون الأصغر سناً النمو في سوق مستحضرات التجميل المحلي، وهم على إطلاع كبير بمنتجات العناية بالبشرة ومستحضرات التجميل، ونتيجة لذلك أصبح تنوع المنتجات والابتكار والتخصص مهماً للغاية. ساهمت منتجات العناية بالبشرة في عام 2020 بنسبة 51% من إيرادات صناعة مستحضرات التجميل وأدوات الزينة، تليها أدوات المكياج والعناية بالشعر بنسبة 12% لكل منهما ثم منتجات العناية بالفم بنسبة 10%.

إن دمج الابتكار الرقمي في هذا القطاع أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، حيث أن المستهلكين الصينيين بارعين بصورة كبيرة في مجال التكنولوجيا. يمكن أن يتضمن ذلك استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي بطرق إبداعية، وإنشاء مجموعات خاصة لزيادة التفاعل بين العلامات التجارية والمستهلكين، كما أصبح البيع بالتجزئة عبر الإنترنت قناة المبيعات الأكثر شيوعاً بسبب صعوبة الوصول إلى متاجر البيع بالتجزئة وقلة تنوع العلامات التجارية في مناطق معينة في الصين، ومن الملاحظ أيضاً أنه يتم فرض متطلبات تنظيمية صارمة على صناعة مستحضرات التجميل الصينية كما يجب أن تحصل المنتجات على موافقة لكي يتم بيعها من خلال القنوات التقليدية.

المصدر: إدارة التجارة الدولية، ستاتيستا، Reach Further

التصميم والإنشاءات

تركز الصين على تحديث ورقمنة وتحسين جودة وسلامة قطاع التصميم والإنشاءات.

تمتلك الصين أكبر سوق إنشاءات على مستوى العالم، ومن المُتوقع أن ينمو بمعدل سنوي 8.6% بين عامي 2022 و2030، وفقًا لتقرير فيتش سوليوشنز للبنية التحتية. لقد أصدرت الحكومة الصينية مؤخراً خطة تطوير مدتها خمس سنوات تتعلق بمجال الإنشاءات المحلية بهدف تحديث سلسلة التوريد الخاصة بهذا المجال، وزيادة الرقمنة والسلامة، بالإضافة إلى تقليل انبعاثات الكربون، وبناءً عليه أتاحت الصين فرصاً كبيرة في مجال الإنشاءات منخفضة الكربون. اهتمت الصين أيضاً بتطبيق تقنيات مختلفة في هذا القطاع، مثل إنترنت الأشياء، والاتصال من آلة إلى آلة، والبيانات الضخمة.

تحتل الصين موقع الصدارة عالمياً من حيث سكان المناطق الحضرية، وقد تجاوزت عائدات الصين من التصميم المعماري والصناعات الهندسية 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. تعتزم الحكومة الصينية تحسين جودة الظروف المعيشية لسكان المناطق الحضرية في الصين من خلال جعل المدن أكثر خضرة وكفاءة. لقد تم فرض قيود على المباني شاهقة الارتفاع في الوقت الحالي كما يتم استخدام تقنيات معينة لزيادة جودة وسلامة المباني، ويتضمن ذلك نمذجة معلومات البناء والذكاء الاصطناعي. لقد تزايد الطلب على الخدمات الهندسية، وتتضمن فرص الاستثمار في السوق الصيني منتجات الإضاءة والتدفئة والتهوية والتكييف، وخدمات الاختبار الكفاءة والجودة، والخدمات الهندسية والاستشارية للمناطق التاريخية، فضلاً عن إعادة استخدام المباني القديمة بطريقة فاعلة.

المصدر: إدارة التجارة الدولية، Global Construction Review

الخاتمة

حافظت الصين على مركزها كواحدة من أكبر الشركاء التجاريين للبحرين على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث نما حجم التجارة بين البلدين بنسبة 11% من عام 2017 إلى عام 2021، وعلاوة على ذلك، كانت الصين أكبر شريك استيراد للبحرين من عام 2017 إلى عام 2020، قبل أن تصبح ثاني أكبر شريك استيراد في عام 2021 مما يدل على قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. لقد تم تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الصين والبحرين من خلال العديد من مذكرات التفاهم والزيارات رفيعة المستوى، وهناك إمكانية لمزيد من الاستثمار والتعاون في القطاعات الرئيسة الواعدة.

المصادر

- ET Money
- Deloitte
- PwC
- Fitch Ratings
- Statista
- The Food and Agriculture Organization
- China's Ministry of Agriculture
- Global Construction Review
- Reach Further
- NS Energy
- Energy in China: Development and Prospects
- China Briefing
- Ipsos - China Automotive Industry Study
- BASF
- International Travel Statistics
- Information and e-Government Authority
- Ministry of Industry, Commerce and Tourism
- Ministry of Finance and National Economy
- Ministry of Foreign Affairs Bahrain
- Bahrain Economic Development Board
- Ministry of Foreign Affairs China
- China-Bahrain Relations in the Age of the Belt and Road Initiative
- The World Bank
- Heritage
- S&P Ratings
- International Monetary Fund
- International Trade Center
- Santander Trade
- International Trade Administration

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

Contact Us

Phone: 17380000

Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain

فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh